دراسة تقييمية للمؤشرات المركبة للعولمة بين منهجية القياس والإجراءات

د. مختار رنان• & أ. عمر متيجي •

الملخص:

تعتبر العولمة من الظواهر التي يهتم بها الباحثون في شتى التخصصات، والاقتصاديون ليسوا بعيدين عن هذا الموضوع لما له من تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية، وهنا تبرز هذه الدراسة في تقييم لأهم المؤشرات قياس العولمة خاصة المركبة منها، من خلال التطرق إلى تحديد ماهية العولمة، وابعاد المشكلة لها واهم مؤشرات قياسها، ولقد توصلت الدراسة إلى جميع المؤشرات تجد صعوبة في التمييز بين العولمة والتدويل وأن الاختلافات بين المؤشرات يرجع بالأساس إلى المنهجية في اختيار المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: العولمة، ابعاد العولمة، قياس العولمة.

An evaluation study of the globalization composite indicators between the measurement methodology and procedures.

Renana Mokhtar & Metiji Omar

Abstract:

Researchers in various disciplines are interested in phenomena of Globalization. Economists are not far from this subject because of its great impact on economic variables. This study aims to evaluate most important indicators that measures globalization, especially the composite indicators. We took the definition of globalization, their dimensions and most important indicators of measurement. The study found that all indicators found difficulty to distinguish between globalization and internationalization, and that the differences between the indicators are mainly due to the methodology in the variables selection.

Key words: globalization, globalization dimensions, globalization measurement.

• أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي بالأغواط
renmokhtar@gmail.com

•• أستاذ مساعد أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي بالأغواط
metidji.omar@gmail.com

تمهيد

لعل من أبرز سمات العصر الحديث التي شدت إليها الباحثين والعلماء هي ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة التي مست كل الجوانب المرتبطة بحياة الإنسان السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ....، ولقد تداخلت المفاهيم المرتبطة بها بحيث أصبح من الصعب جدا الاقتراب من تحديد مفهوم لهذه الظاهرة، فمنذ ظهور كتاب ماكلوهان حول القرية الكونية إلى يومنا هذا مازالت هذه الظاهرة تشهد مزيدا من الاختلاف أكثر من الاتفاق، وأمام هذه الظاهرة التي تعد فريدة من نوعها والتي تطرح مشكلة في عملية قياسها، فمازالت أغلب المؤشرات الحالية للعولمة تجد صعوبة في التفريق بين ما هو قطري وعالمي، فهذا يكون ضيق ولا يعطينا نظر على جوهرية عن العولمة من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن فهم العولمة بطريقة أفضل عن طريق القياس؟ وكيف يمكن تقييم هذه المؤشرات؟

وللإجابة على هذا التساؤل قسمت الدراسة إلى خمسة أقسام:

- ✓ مفهوم وتعريف العولمة
- ✓ الأبعاد المتعددة لظاهرة العولمة
- ✓ قياس العولمة.
- ✓ المؤشرات المركبة لقياس ظاهرة العولمة.
- ✓ تقييم مؤشرات العولمة.

I. مفهوم وتعريف العولمة

1) مفهوم العولمة

ينطوي مفهوم وتعريف العولمة على حساسية وخطورة بالغتين، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها: أن العولمة ظاهرة تمس كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك التعليمية والصحية والبيئية...إلخ، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن مفهوم وتعريف العولمة تناولهما العديد من العلماء والكتّاب والباحثين والسياسيين ...، كلٌ في مجال تخصصه ومن زاويته الخاصة لذا نجد أن صياغة مفهوم دقيق للعولمة ثم التعريف لها أمر في غاية التعقيد، نظرا للاختلافات الأيديولوجية والفكرية لدارسيها.

إن كلمة العولمة لغة هي على وزن (فوعلة) مشتقة من كلمة (عالم) والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر[1]، أما اصطلاحا فتشير الدراسات إلى أن مصطلح العولمة أطلق لأول مرة في نهاية الستينيات من قبل أستاذ السيسيولوجيا في جامعة تورنتو الكندية Marshall McLuhan[2] عندما صاغ مفهوم القرية الكونية في كتابه "حرب وسلام في القرية الكونية" الذي ركز فيه على التطور الثقافي الواسع في وسائل الاتصال وأثره في تحويل العالم إلى قرية صغيرة.

أما على الصعيد العربي فنجد أن " سمير أمين"[3] من أوائل من تطرق إلى مصطلح العولمة، إضافة

إلى كتّاب ومفكرين آخرين لعل من أبرزهم محمد عابد الجابري، وقد اختلف الكتاب العرب حول التسمية، فمعظمهم سماها: الكوكبية، الشمولية، الاعتمادية، الترابطية وأحيانا التدويل، لكن استقر الرأي على مصطلح العولمة لان هنالك فروقا كبيرة بين المصطلحات الأخرى والعولمة.

فالشمولية Totalitarianism مصطلح سياسي يقصد به السيطرة، أما الاعتمادية أو الترابطية Interdependence فيشير إلى التفاعل والاعتماد والترابط بين الدول فيما بينها، في حين أن التدويل Internationalization يشير إلى الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية، والعلاقات الدولية، والمعاهدات والتحالفات ...الخ بين الدول، ومنه نجد أن هناك اختلافات كبيرة بين المصطلحات السابقة والعولمة.

إن المصطلح الإنجليزي Globalization يفيد في معناه اللغوي التعميم أي تعميم الشيء وجعله شاملا، وهو مشتق من Globe بمعنى الكرة والمقصود هنا هو الكرة الأرضية وبالتالي العولمة تعني تعميم نمط حياة على الكرة الأرضية كلها، أما بالفرنسية Mondialisation فهي مشتقة من كلمة Le Mondeأي العالم والمقصود هو المشاركة الإنسانية في تشكيل الظاهرة وانتشارها.[4]

2) تعريف العولمة

هناك العديد من التعاريف لعل من أبرزها:

تعريف جاك فونتانال " إن العولمة ضرورة تاريخية واقتصادية في أن واحد ومشروع يهدف إلى تقليص الثقافات الوطنية، يرتكز على حركة التجارة الدولية ورؤوس الأموال والهجرة الدولية ونشر الثقافة والأفكار المتنوعة مع إمكانية مجانستها"[5]

وبرتسون الذي يقول[6] " العولمة هي العملية التي من خلالها تزداد فرصة رؤية العالم في شكل واحد بالإضافة إلى الطرق التي تجعلنا في حالة وعي بهذه العملية "[7]

أما عبد المطلب عبد الحميد فعرفها على أنها السمة الأساسية للنظام العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ورأس المال والتحول إلى آليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف يختفي فيها الدور الأساسي للدول ويتفق فيها الأطراف الفاعلون من دول وتكتلات اقتصادية ومؤسسات دولية وشركات متعددة الجنسية على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات [8]

II. الأبعاد المتعددة لظاهرة العولمة

لعل ما يميز ظاهرة العولمة أنها لا تقتصر على مجال واحد بل تأخذ أبعادا مختلفة تلتقي في عناصر مشتركة، لعل أهم بعد هو البعد الاقتصادي؛ لكن هذا لا ينفى أهمية الأبعاد الأخرى والتي لا يجب تغيبها

عن تحليل ظاهرة العولمة.

1) البعد الاقتصادي لظاهرة العولمة.

يعتبر الجانب الاقتصادي هو جوهر العولمة قبل أي شيء آخر، ومنبع كل صفاتها الأخرى غير الاقتصادية ولذلك يرى بول سويزي أن العولمة هي اقتصادية بامتياز، من خلال أنها صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات إنتاج الرأسمالية مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.[9]

2) البعد السياسي لظاهرة العولمة.

لا يمكن إنكار المقولات الكبرى في عصرنا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنطوي كل منها على جانب عام وخاص بالثقافة والبيئة لكل دولة ولكل شعب، ولقد ازدادت صعوبة التفريق في هذه الشأن بين ما هو دولي وما هو محلي؛ إن البعد السياسي لظاهرة العولمة والذي يركز على الضغوط السياسية والقيام بالحملات العسكرية، يأتي في مقابل مفهوم الدولة والحدود الوطنية الذي استقر كإحدى أسس الأمن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحنا بذلك أمام نظام عالمي جديد يعطي الأولوية المطلقة لحرية السوق و المشروع الخاص مع تسخير متطلبات سياسية و اجتماعية مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان وتحرير المرأة في خدمة ذلك، أي استخدام هذه المصطلحات بمرونة كبيرة لتبرير التدخل في شؤون الدول.[10]

وعليه يمكن القول أن البعد السياسي لظاهرة العولمة أو ما يعرف بالعولمة السياسية نظام يقفز فوق حدود الدولة والوطن والأمة، فهي تقوم على الخصخصة، أي نزع ملكية الدولة والوطن والأمة ونقلها إلى القطاع الخاص المرتبط بقوى العولمة والذي يحقق أهدافها ومتطلباتها.[11]

3) البعد الثقافي لظاهرة العولمة

العولمة الثقافية تتمثل في انصهار مختلف دول العالم في بوتقة واحدة بحيث يخضع العالم كله لمنظومة ثقافية واحدة بعيدا عن الاختلافات والتناقضات[12]،فالعولمة الثقافية تهدف إلى عولمة الثقافة الواحدة وإلى دمج الثقافات المحلية في بوتقة تنصهر وتذوب معها الخصوصيات الثقافية والهوية الوطنية والقومية.[13]

العولمة الثقافية تعني خضوع العالم كله لثقافة كونية واحدة، وهي الثقافة المعاصرة في المجتمعات الغربية الأكثر تقدما والتي تنطوي على نوع من تنميط أسلوب الحياة في الطعام والملبس والتسوق والاستهلاك، بحيث يستهلك الفرد خاصة في المجتمعات النامية ما يلقى إليه من طعام ورؤى ومبادئ وما

يرسم له من أنماط اجتماعية وثقافية ومسالك اقتصادية ليتحول العالم إلى سوق استهلاكية كبرى لمنتجات الشركات الصناعية الأكبر حجما.[14]

III. قياس العولمة.

1) مفهوم قياس العولمة

إن اهم معضلة يمكن أن تواجه أي باحث هو تحويل أي ظاهرة مدوسة من تصورها النظري إلى واقعها الفعلي، ولا يتم ذلك دون قياسها وإخضاعها للتجريب، وفي هذا المبحث نحاول التطرق إلى قضية قياس العولمة.

القياس مفهوم مركزي في الاقتصاد، ويقصد به تطبيق الطرق الإحصائية على البيانات والمعطيات الاقتصادية، وقد تنامي دوره في الاقتصاد الدولي وزاد الطلب على البيانات الجديدة وأدوات القياس من اجل القيام بالمقارنات الدولية، وهنا تبرز أهمية القياس في مجال العولمة؛ ولكنه يستعمل بدون نقد، ماذا نعني في الواقع بالعالمي؟ وماذا نعي بالمحلي؟ لو حاولنا فهم قياس العولمة يجب أن ندرك جذور وآثار هذه المصطلحات، هذه أسئلة مهمة تؤثر في كيفية تأويلنا للقياس وفي طريقة بنائه، ومن ثم تؤثر فيما نقوم به، أي بهذا المعنى هناك منهجية للقياس.[15]

إن عملية قياس العولمة وتأويلها ووضع أحكام متناسقة عنها، أمرا ليس سهلا بسبب أربعة عوامل رئيسة:[16]

- ✓ اتساع شبكات العولمة؛
- ✓ كثافة ترابط العولمة؛
- ✓ سرعة تدفقات العولمة؛
- ✓ نزوع تأثيرات ترابط العولمة.

الأول هو اتساع العلاقات الاجتماعية، التي لها علاقة بمفهوم الزمن –المحيط، وكيف أن التغيير في جزء من العالم قد يكون له تشعبات مهمة جدا على الأشخاص في مكان بعيد، مع الامتداد المفهوم ضمنا أعلاه توحي العولمة بكثافة متزايدة لعبور الحدود و التدفقات المتباعدة إلى حد أن حجم التفاعل يتزايد علاوة على ذلك أن الكثافة و الاتساع المتزايدين لهذه العمليات يوحيان بتزايد في سرعة التدفقات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية وتؤدي هذه الأسباب ضمنا إلى تشابك كبير للعالمي و المحلي مع ارتفاع سرعة و كثافة الروابط وتزايد التداخل.[17]

2) منهجية قياس العولمة

مقاييس العولمة تحاول شمل السمات الأساسية للعولمة المعاصرة، وهذا يقودنا للتفكير في منهجية لقياس العولمة تكون ممكنة، إن أكبر مشكلة تواجه المؤشرات الحالية للعولمة التفريق بين ما هو قطري

وعالمي، حيث مازالت أغلب المقاييس تعبر فقط عن القطرية أو المحلي، فمن المفارقة والخطأ الإصرار على دراسة العولمة بهذا الشكل، فالعولمة أكبر من ذلك، فهذا المنظور يشوه جوهر العولمة على وجه التحديد فعندما تبدأ أي دراسة حول العولمة، والتي تعطي نتائج تعتمد في اغلب الأحوال على البيانات تكون في أفضل الأحوال هي غير ذات صلة، وفي أسوها مضللة، أو حتى كاذبة، هذه نتائج ناتجة في أساسها عن صعوبة في القياس والذي يتم عن طريق جمع البيانات وبناء المؤشرات.[18]

إن مشكلة قياس العولمة يحتوي على كثير من الصعوبة لعل أهمها الفجوة بين الجانب النظري للعولمة وقياس العولمة، لأن القياس يقودنا إلى التبسيط؛ لكن هناك إمكانية لردم هذه الفجوة من خلال المؤشرات المركبة للعولمة التي توفر الجمع بين النهجين؛ مع أن هذه المؤشرات المركبة تحتاج إلى تحسين وتطوير وتقويم يقوم بها كل الفاعلين من أكاديميين وعلماء في شتى الميادين من الاجتماع والتكنولوجيا والاقتصاد ....

V. المؤشرات المركبة لقياس ظاهرة العولمة.

وتتصف هذه المؤشرات بصفة الشمولية حيث تنطوي على عديد من المؤشرات الجزئية التي تعكس الجوانب المختلفة ومن أهم تلك المؤشرات نذكر:

1) مؤشر مركز بحوث السوق العالمي. (G-Index) World Market Research Center

يعد هذا المؤشر أولى المحاولات لإيجاد مؤشر مركب للعولمة، ولقد تم ذلك في عام 2001 من جانب (WMRC) ، وتقوم فكرة هذا المؤشر على تقييم الاقتصاد العالمي من خلال معيارين هما[19]:

- ✓ المعايير الاقتصادية القديمة أو المعايير الاقتصادية التقليدية مع اختيار عدد من المتغيرات الجزئية التي يمثل كل واحد منها جزء من الاقتصاد القديم وهي التجارة الخارجية متمثلة في الصادرات والواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأخرى عبر الحدود، بوزن نسبي 70%.
- ✓ المعايير الاقتصادية الجديدة التي تتمثل في صادرات الخدمات وعدد الحواسيب المتصلة بشبكة الأنترنت والاتصالات التليفونية الدولية بوزن نسبي 30%.

ويتم حساب المؤشر لكل دولة على حدا ثم ترتب الدول من حيث درجة اندماجها في الاقتصاد الدولي وفقا لقيمة هذا المؤشر، ويجب الإشارة هنا أن الجوانب الاقتصادية تمثل 90%، بينما تغطي الجوانب التكنولوجية 10%.

2) مؤشر كيرني لقياس العولمة. ATK/FP

A.T.Kearney /Foreign Policy Magazine Globalization Index

يعتبر هذا المؤشر أكثر مؤشرات العولمة شمولا والذي تم وضعه من قبل الشركة الاستشارية العالمية كيرني ومجلة السياسة الخارجية، وهذا المؤشر يقدم دليلا شاملا عن العولمة في بلدان العالم المختلفة و

يورد تعبيرا كميا لكل بلد على حدا من حيث درجة الاندماج الاقتصادي والمتغيرات المشكلة له.[20]

ولقد تم وضع الصيغ الأولى له في عام 2001، وطور في 2003، ثم عام 2005، و ينقسم المؤشر العام للعولمة إلى أربعة عناصر رئيسية من التكامل العالمي، تتعلق بتدابير تتضمن تدفقات التجارة والاستثمار، وحركة الناس عبر الحدود، وحجم المكالمات الهاتفية الدولية، واستخدام الإنترنت، والمشاركة في المنظمات الدولية، و على العموم يتضمن هذا المؤشر مؤشرات فرعية هي: مؤشر اقتصادي، مؤشر شخصي ومؤشر تكنولوجي، مؤشر سياسي، وتنطوي هذه المؤشرات الأربعة بدورها على 13 متغير.[21]

وهو يورد تعبيرا كميا لكل بلد على حدا من حيث درجة الاندماج الاقتصادي وذلك من خلال تتبع حركة السلع والخدمات بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في أنصبة مختلف الدول من التجارة الدولية، ويقيس مدى الحركة عبر الحدود الدولية من خلال الأسعار المحلية والدولية ويرصد هذا المؤشر كذلك تحركات الأموال من خلال جدول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس أموال محافظ الاستثمار الداخلة والخارجة وجدول للمدفوعات وحصيلة الدخل.

كذلك يقيس مؤشر كيرني للعولمة مستوى الاتصالات الشخصية عبر الحدود من خلال توليفة من البيانات المتعلقة بالرحلات الدولية والمكالمات الهاتفية الدولية وتحويلات المغتربين وغيرها من التحويلات المالية عبر الحدود، كما يضع خارطة لانتشار شبكة الأنترنت لا تقتصر على تقدير عدد مستخدميها الذي يتزايد بصورة مستمرة، وإنما تورد تقديرا لعدد أجهزة الكمبيوتر الرئيسة المستخدمة في الاتصال والحصول على المعلومات وإجراءات المعاملات التجارية عبر الأنترنت.

ويشير مؤشر كيرني إلى البيانات المتعلقة بعدد رحلات السياحة الدولية وعدد خطوط الهاتف وأجهزة الهاتف العمومية وأعداد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول، وكذلك عدد أجهزة التليفزيون وعدد الحواسب الشخصية و عدد مواقع الاستقبال على الانترنت لكل 1000 شخص في دول العالم مرتبة حسب دليل التنمية البشرية[22].

3) مؤشر المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة (KOF)

يقدم مؤشر (KOF) للعولمة دليلا شاملا على العولمة في 206 دولة ويعتمد هذا المؤشر على تطبيق مفهوم الهندسة العكسية للعولمة، وذلك بتحليلها إلى أهم مكوناتها وأهم مكونات العولمة تتمثل في المكون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:[23]

أ- **المكون الاقتصادي:** ويمثل وزن مؤشر العولمة الاقتصادية 36% من مؤشر العولمة، وفقا لهذا المؤشر يتكون المكون الاقتصادي من بعدين هما:

البعد الأول: يمثل التدفقات الاقتصادية الحقيقية التي تستخدم في قياس العولمة ويشمل بيانات عن التجارة ويمثل مجموعه صادرات البلد وارداته والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظة وهي تمثل مجموع

الأسهم في بلد ما من الموجودات والمطلوبات ومدفوعات الدخل للرعايا الأجانب وجميع البنود السابقة تمثل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

البعد الثاني: يمثل القيود التي تفرض على التجارة ورأس المال وتتمثل في حواجز الاستيراد والتعريفة الجمركية والضرائب على التجارة الدولية (كنسبة من العائدات الحالية)

ب- **المكون الاجتماعي:** وفقا لهذا المؤشر يتكون ويمثل وزن مؤشر العولمة الاجتماعية 38% من مؤشر العولمة، وله ثلاثة أبعاد هي:

البعد الأول: يغطي الاتصالات الشخصية ليعبر عن التفاعل المباشر بين الناس الذين يعيشون في بلدان مختلفة متمثلة في مدة الاتصال الدولي والسياحة الواردة والصادرة وعمليات نقل العمالة والرسائل الدولية، والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الأجنبي.

البعد الثاني: يغطي تدفق المعلومات وهو يشير لمعنى تدفق وانتشار ومشاركة الأفكار عالميا من خلال مستخدمي الأنترنت (لكل 1000 شخص) والتلفزيون (لكل 1000 شخص)، والتجارة في الصحف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

البعد الثالث: يغطي التقارب الثقافي من خلال عدد مطاعم ماكدونالدز (للفرد) وعدد وحدات أيكيا (للفرد) والتجارة في الكتب (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

ج- **المكون السياسي:** يتم وصف هذا المكون في المؤشر من خلال عدد السفارات في الدولة وعدد المنظمات الدولية التي تنضم الدولة في عضويتها وعدد المشاركات الدولية في بعثات حفظ السلام وعدد المعاهدات الدولية التي وقعت عليها الدولة ويمثل وزن مؤشر العولمة السياسية 26% من مؤشر العولمة.

4) مؤشر مركز دراسة العولمة والإقليمية

Center for study of globalization regionalization

مؤشر (CSGR) هو مؤشر لقياس العولمة يستعمله مركز دراسة العولمة والإقليمية، وهو مركز افتتح عام 1997، تابع لوزارة الخارجية البريطانية يديره البروفيسور شون بريسلين[24]،ويتضمن المؤشر ثلاثة أبعاد هي: العولمة الاقتصادية والعولمة الاجتماعية التي تتضمن مؤشرين فرعيين هما الأفراد والأفكار، والعولمة السياسية وينطوي كل بعد من هذه الأبعاد على عدد من المتغيرات يتراوح ما بين ثلاثة متغيرات كحد أدنى و تسعة متغيرات كحد أقصى، بما يمثل 16 متغيرا. و لمزيد من التفصيل أنظر **الملحق رقم 01.**

5) مؤشر ماستريخت للعولمة (MGI) Maastricht Globalization Index

يعتبر مؤشر ماستريخت للعولمة من أكثر المقاييس شمولية، وحاول القائمون عليه التغلب على المشاكل التي كانت في المؤشرات الأخرى، من خلال إدماج التنمية البشرية، بالإضافة إلي تحقيق التوازن والتغطية الواسعة وتوفر البيانات مع إمكانية الوصول إلى الجودة العالية للنتائج، مع الاعتماد على مصادر متنوعة للبيانات.[25] و**الملحق رقم 02** يقدم شرحا للمعايير والمتغيرات التي يتضمنها.

IV. تقييم مؤشرات العولمة.

أن عملية تقييم مؤشرات قياس العولمة تثير نقاشا كبيرا بين الباحثين، وتنشأ الحاجة للتقييم من اجل التطوير المستمر لتلك المؤشرات، ولإجراء تقييم أكثر موضوعية لجوهر عملية العولمة ونطاقها وتأثيرها على الدول في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية ...، والحقيقتان الجوهريتان التي يجب أن نعلمهما هما أن للعولمة مسألة معقدة، والثانية انه لا يوجد اتفاق عام على منهجية واحدة لقياس العولمة.

والجدول التالي يقدم لنا مقارنة بين أربع مؤشرات أساسية للعولمة هي: ATK/FP،WMRC ، KOF ،MGI.

الجدول رقم 01

مقارنة بين مؤشرات العولمة

فئة	الفئة الفرعية	WMRC	ATK/FP	MGI	KOF
الملائمة	تعريف العولمة المستخدم	ضيقة جدا واقتصادي فقط	متوسط	واسع جدا	واسع جدا
	التفريق بين العولمة والتدويل	لا تميز	لا تميز	لا تميز	لا تميز
	التغيرات البيئية	لا	لا	نعم	لا
	تغطية	185 دولة	72 دولة	117 بلدا	158 بلدا
	العلاقة مع التنمية الاقتصادية	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع
متانة	حساسية البيانات للتغيرات من سنة إلى أخرى	عالية جدا	عالية	متوسط	عالية

Source: Axel. D, noel. G, **Measuring Globalization – Opening the Black Box. A Critical Analysis of Globalization Indices**, journal of globalization studies, vol. 1 no. 1, may 2010, p180.

ما يمكن قوله هو انه من ناحية التعريف المستخدم للعولمة نجد أن مؤشر MGI و KOFيستخدمان تعريفات موسعة للعولمة مقارنة بـ WMRCوATK/FP ، أما من ناحية التفريق بين العولمة والتدويل فالمؤشرات الأربعة لا تفرق بين التدويل والعولمة، والملاحظة الأخرى هو أن مؤشر MGI يدخل التغيرات البيئية مقارنة بالمؤشرات الأخرى، أما من ناحية حساسية متغيرات المؤشر للتغيرات من سنة إلى أخرى نجد أنها عالية جدا عند مؤشر WMRC مقارنة بالمؤشرات الأخرى.

وهناك كذلك بعض الملاحظات التي الإشارة إليها وهي:[26]

- ✓ التغطية التي تقوم بها هذه المؤشرات، فهي تقوم على عينة من الدول العالم وهذا ربما يرجع إلى عدم القدرة على جمع كافة المعلومات عن جميع دول العالم تكون مقبولة وغير منقوصة؛
- ✓ اختلافات منهجية يمكن ملاحظتها على سبيل المثال، MGI يتضمن صراحة البعد البيئي أما مؤشر KOF فاستبعده من مؤشره والذي يعكس الخيارات المنهجية في اختيار المتغيرات؛

- ✓ تطوير أغلب المؤشرات تم في وقت واحد وهذا لم يسمح لها من تجنب نفس الأخطاء والمشاكل؛
- ✓ اشتراكها في أمر واحد هو التركيز على البعد الاقتصادي لأنه هو البعد الواضح للعولمة؛ مع أن هناك الكثير من المفكرين يؤكدون أن البعد الطاغي على العولمة هو البعد الثقافي؛
- ✓ فشل جميع المؤشرات في التمييز بين العولمة والتدويل والتحرير
- ✓ فشل جميع المؤشرات في التمييز بين العالمية والإقليمية على سبيل المثال عدد السفارات في البلد قد تعكس زيادة التعاون والتكامل الإقليمي لا العولمة.

خلاصة

ينطوي مفهوم العولمة على حساسية بالغة إلى جملة من الأسباب منها: أن العولمة ظاهرة تمس كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أي أن ظاهرة العولمة أنها لا تقتصر على مجال واحد بل تأخذ أبعادا مختلفة تلتقي في عناصر مشتركة، أن عملية القياس مفهوم مركزي في الاقتصاد، ويقصد به تطبيق الطرق الإحصائية على البيانات والمعطيات الاقتصادية، و يجب على مقاييس التي تقيس ظاهرة العولمة أن تحاول تجمع كل السمات الأساسية للعولمة المعاصرة، وهذا دفعنا إلى تطرق إلى معالجة قضية منهجية قياس العولمة تكون ممكنة؛ لكن أكبر مشكلة تواجه المؤشرات الحالية للعولمة التفريق بين ما هو قطري وعالمي، وهنا تأتي المؤشرات المركبة التي تتصف بالشمولية حيث تنطوي على عديد من المؤشرات الجزئية التي تعكس الجوانب المختلفة لكن هذه الأخير تنطوي على عديد من المؤشرات الجزئية التي تعكس الجوانب المختلفة لظاهرة العولمة، وهنا تنشأ الحاجة للتقييم المستمر لهذه المؤشرات من اجل التطوير المستمر لها، مع التأكيد على أن ظاهرة العولمة معقدة ومن الصعب الوصول إلى مؤشرات تلقى قبولا عاما من قبل الباحثين والدارسين لهذه الظاهرة.

الملاحق

الملحق رقم 01 : مكونات مؤشر(CSGR)

Sub-Index	variable	definition
Economic Globalisation	**Trade**	Exports plus imports of goods and services as a proportion of GDP
	Foreign Direct Investment (FDI)	Inflows plus outflows of foreigndirect investment as a proportion of GDP
	Portfolio Investment	Inflows plus outflows of portfolio investments as a proportion of GDP
	Income	Employee compensation paid to non-resident workers and investment income from foreign assets owned by domestic residents plus employee compensation paid to resident workers working abroad and investment income from domestic assets owned by foreign residents, as a proportion of GDP.
Social Globalisation	**People**	
	Foreign Stock	Stock of foreign population as proportion of total population.
	Foreign Flow	Inflows of foreign population as proportion of total population.
	Worker Remittances	Worker remittances (receipts) as a proportion of GDP.
	Tourists	Number of tourists (arrivals plus departures) as proportion of total population.
	Ideas	
	Phone calls	International outgoing telephone traffic (minutes) per capita
	Internet users	Internet users as a percentage of population
	Films	Number of films imported and exported
	Books and newspapers	Sum of value of books and newspapers imported and exported per capita (US dollars)
	Mail	Number of international letters delivered and sent per capita
Political Globalisation	**Embassies**	Number of foreign embassies in country
	UN Missions	Number of UN peacekeeping operations in which country participates
	Organisations	Number of memberships of International organisations

الملحق رقم 02 : المتغيرات مؤشر العولمة ماستريخت (MGI)

معيار	اسم المتغير	تعريف متغير
السياسة العالمية	السفارات	العدد المطلق للاسفارات في البلاد
	المنظمات	العدد المطلق للعضوية في المنظمات الدولية
العنف المنظم	عسكري	تجارة الأسلحة التقليدية كنسبة من الإنفاق العسكري
التجارة العالمية	تجارة	الواردات + الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
المالية العالمية	الاستثمار الأجنبي المباشر	الأسهم الأجنبية المباشرة الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	الاستثمار الأجنبي غير المباشر	تدفقات رأس المال الخاص الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الاجتماعي والثقافي	المهاجرين	عدد المهاجرون لكل 100 مواطن
	السياحة	عدد الافراد الذين يقمون بسياحة لكل 100 مواطن
تكنولوجيا	الهاتف	نصيف الفرد من المكالمات الدولية بالدقائق
	الانترنت	مستخدمي الإنترنت كنسبة من السكان
بيئة	تأثير الايكولوجية	العجز البيئي في هكتار الواحد

الهوامش والمراجع:

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، ***إدارة العولمة وأنواعها***، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص9.

[2] هربرت مارشال ماكلوهان Herbert Marshall McLuhan (1911 م–1980م) أستاذ وكاتب وفيلسوف سيسيولوجي كندي، يعتبر من أوائل من تكلموا عن العولمة، وهو من المنظرين في مجال الاتصالات، وتحدث عن قدرات وسائل الاتصال على التغيير والسيطرة على آراء البشر زادت شهرته بعد تأليفه لكتاب "حرب وسلام في القرية الكونية" أو "War and Peace in the Global Village" (1968).

[3] سمير أمين (04 سبتمبر 1931) كاتب و مفكر اقتصادي مصري ،متحصل على درجة الأستاذية في العلوم الاقتصادية من السوربون بباريس 1966، شغل عدة مناصب هو حاليا رئيس منتدى العالم الثالث والمنتدى العالمي للبدائل منذ 1980،له العديد من المؤلفات أهمها: التطور اللامتكافيء ترجمة: برهان غليون (1974)، ما بعد الرأسمالية(1988)، وأخر مؤلفاته في نقد الخطاب العربي الراهن (2009).

[4] بوشوشة حميد، ***العولمة، المفاهيم، التجليات والتأثيرات***، مجلة الدراسات اللغوية، العدد:9، 2013، ص26.

[5] جاك فونتانال، ***العولمة الاقتصادية والأمن القومي، مدخل إلى الجيواقتصاد***، ترجمة: محمود إبراهيم، ديون مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 7.

[6] رولاند روبرتسون Roland Robertson من مواليد 1938، وهو عالم اجتماع يعتبر من اهم منظري العولمة، له العديد من المؤلفات المهمة من بينها: المعنى والتغيير (1978)، والعولمة: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع (2003) ،موسوعة العولمة (2007)، أما اهم كتبه تأثيرا: العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة العالمية (1992) أو Globalization: Social Theory and Global Culture

[7] Roland Robertson, ***Globalization: Social Theory and Global Culture***, Sixth Ed, SAGE, London, 2000, p8.

[8] عبد المطلب عبد الحميد، ***العولمة الاقتصادية***، **ط1، الدار الجامعية، مصر، 2008**، ص24.

[9] فايز عبد الهادي أحمد، ***علاقة العولمة بالتنمية البشرية***، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2013، ص105

[10] نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص110.

[11] المرجع السابق، ص 110.

[12] مصطفى خلف عبد الجواد، ***الإحصاء الاجتماعي***، المبادئ والتطبيقات، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص26.

[13] شيماء عبد الستار جبر الليلة، ***العولمة والمنظمات الدولية المالية***، ط1، دار أيلة، الاردن، 2010، ص54.

[14] مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص.26

[15] المرجع السابق، ص60.

[16] المرجع السابق، ص54.

[17] المرجع السابق، ص54.

[18] نجا علي عبد الوهاب، ***تحليل أثر العولمة عل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1970-2007***، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، عدد:01، 2011، ص 182.

[19] غالم عبد الله، ***العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية***، ط1، دار أسامة، الأردن، 2014، ص49.

[20] http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index-data-2007.html

[21] نجا علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 413.

[22] عبير محمد عبد الخالق، ***العولمة وأثارها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية***، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص 48.

[23] فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص36

[24] http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/

[25]Martens. P, Mohsin. R, ***An updated Maastricht Globalisation Index***, International Centre for Integrated assessment and Sustainable development (ICIS), Universiteit Maastricht,2014, p5 http://www.seap.usv.ro/annals/ojs/index.php/annals/article/viewFile/416/429%26prev=search.pdf

[26] Martens. P, Mohsin. R, Op.Cit, p15.

المجلد الثاني (02) العدد الثالث (03) جوان 2018